مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

"الميغا سنتر" ضرورة للانتخابات فهل يُطبّق؟ بارود: لا بدّ من تعديلات على الآلية

كان من المفترض ان تعتمد الحكومات السابقة الميغا سنتر لاقتراع الناخبين في الانتخابات التي جرت في السنوات السابقة، لكن تم تأجيل بت الموضوع لاسباب عدة، منها الوضع المالي للدولة وتعذر كلفة انشائها وصعوبات الوضع اللوجستي، عدا عن المماطلة التي اضاعت الوقت، منها اعتراضات نيابية وسياسية على انشائها لاسباب انتخابية تخص كل حزب او كتلة نيابية

بعد التطورات التي حصلت اثر الحرب الاسرائيلية على لبنان وتهجير عشرات آلاف المواطنين الجنوبيين من قراهم ومنع عودتهم اليها، وبازاء اصرار الحكومة على اجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، ومن ثم الانتخابات النيابية في مواعيدها وبدء تحديد تواريخ اجرائها، عادت فكرة الميغا سنتر الى التداول لتوفير مراكز اقتراع آمنة لناخبي القرى الجنوبية المهجرين في اماكن محددة قريبة من قراهم، بحيث يمكنهم الاقتراع بسهولة ويسر، بعد توفير الاجواء الامنية الملائمة.

وحسب المتابعين المختصين بالموضوع منذ الانتخابات الماضية، لم يحصل في الانتخابات السابقة ضغط سياسي ونيابي كاف لإنشاء الميغا سنتر برغم اهميته في تخفيف الاعباء عن الدولة وعن الناخب في الوقت ذاته، بحيث انه عملية تقنية توفر على الناخب الانتقال من مكان اقامته الى مكان قيد نفوسه البعيد، ويوفر على الدولة نفقات انشاء مراكز واقلام اقتراع كثيرة مع العديد البشري الكبير اللازم له من رؤساء مراكز واقلام وكتبة وقوى امنية وامور لوجستية اخرى، كنقل صناديق الاقتراع وتوفير الاوراق والاختام والمغلفات وسواها. كما يوفر على المرشحين كلفة نقل الناخبين، عدا عن تحفيز الناخب على الاقتراع بعد توفير الانتقال الى مكان قريب من سكنه بدل الانتقال من مكان اقامته الى مكان قيده البعيد.

وكما هي الحال سابقا، ثمة معارضة حاليا من بعض القوى السياسية لانشاء الميغا سنتر في كل المناطق، لكن هذه المرة هناك ضغوط وضرورة ملحة لانشائه نتيجة ظروف الحرب والتهجير، وتعذر الانتقال الى القرى الحدودية الجنوبية بشكل خاص، في ظل الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة.

وكان وزير الداخلية الاسبق زياد بارود قد اعد مشروع قانون حول انشاء الميغا سنتر، من ضمن الاصلاحات المطلوبة لقانون الانتخاب وهو ملم جدا بموضوع الانتخابات وقوانينها.

"الامن العام" التقت بارود، وتطرقت معه الى اهمية الميغا سنتر، وكيفية التحضير له، والنتائج المتوخاة منه.

■ ثمة توجه لاعتماد الميغا سنتر في الانتخابات البلدية المقبلة وربما النيابية، وسبق ان تقدمت بمشروع قانون حول انشائها لاجراء الانتخابات، ما هي ابرز مضامينه؟

□ الميغا سنتر ليس الا وسيلة لتسهيل اقتراع الناخبين في مكان اقامتهم، اذا شاؤوا، بدلا من مكان قيدهم الاصلي، بحيث اذا كان الناخب مقيما في بيروت، مثلا، فيما نفوسه او نفوسها في الهرمل، ففي امكانه الاقتراع في ميغا سنتر في بيروت. بذلك، يكون الميغا سنتر مركز اقتراع في مدينة معينة فيها كثافة سكان مقيمين فيها او في نطاقها، وينتمون في قيودهم الى بلدات بعيدة نسبيا عن مكان اقامتهم الفعلي. ذلك ان نظامنا الانتخابي لا يزال يعتمد مكان القيد الاصلي، اي النفوس كمكان للاقتراع وايضا كانتماء للدائرة الانتخابية، حيث يرد اسم الناخب على القوائم الانتخابية للدائرة حيث قيده، لا حيث اقامته الفعلية. الغاية من وراء الميغا سنتر، اضافة الى تسهيل الاقتراع ورفع نسبة المشاركة، هو ضبط الانفاق المرتبط بالانتقال وما ينطوي عليه من اغراء للناخبين، بحيث يقوم مرشح او قوة سياسية بتنظيم انتقال الناخبين الى مكان قيدهم الاصلي، مع ما يرافق ذلك من بدل انتقال وغداء وربما سوى ذلك من منافع. المطروح اليوم هو للانتخابات النيابية في ايار 2026 وليس للانتخابات البلدية، نظرا الى ضيق الوقت المتبقي قبل اجرائها بدءا من 4 ايار 2025. الواقع ان استحداث الميغا سنتر يحتاج الى تعديل للمادة 84 من قانون الانتخاب رقم 2017/44 النافذ حاليا، لأن هذه المادة تنص على البطاقة الممغنطة. السؤال هو: هل نعتمد هذه البطاقة للميغا سنتر؟ او نعتمد التسجيل المسبق؟ ام الباركود؟ الفاصل الزمني حتى الانتخابات النيابية لا يزال يسمح بالتعديل التشريعي من دون اي شك، هذا ان صفت النيات.

■ في حال تقرر اعتماده ام لا، هل ما زال صالحا ام يحتاج الى تعديلات تراعي الظروف الحاضرة؟

□ اعتقد ان مبدأ الميغا سنتر لا يزال صالحا، بل مطلوبا. اما التعديلات فتتناول الالية، لا المبدأ، خصوصا واننا على بعد سنوات اليوم من بدايات الحديث عنه. في هذه الاثناء، تطورت تكنولوجيا المعلومات كثيرا وكذلك آليات التصويت الكترونيا. هل ننسى، مثلا، الخرق الذي احدثه الباركود (barcode) في زمن كورونا والمنصة؟ هل ثمة من لا

وزير الداخلية الاسبق زياد بارود.

يزال يعتقد بأن البطاقة المسماة ممغنطة هي "قصة كبيرة"؟، في حين انها تشبه الى حد بعيد بطاقات الائتمان المصرفية. ليست المشكلة في التقنيات بل في القرار والخيار السياسي والتشريعي والتنفيذي، مع ضرورة مراعاة المهل التي تتيح وضع الميغا سنتر قيد التطبيق قبل الدخول في دائرة الخطر الزمني عشية الانتخابات النيابية العامة. لذلك اقول ان من المفيد جدا الحديث عن الميغا سنتر اليوم والدفع في اتجاهه، وحسنا فعلت مجلة "الامن العام" بالاضاءة على هذا الموضوع منذ الآن لأنها بذلك تساهم في نفض الغبار عن الفكرة من جهة، والتشجيع على ترجمتها على ارض الواقع ضمن مهلة زمنية لا تزال معقولة من جهة اخرى، ان لجهة تعديل التشريع ذات الصلة (القانون 44/ 2017) او لجهة الاستعدادات اللوجستية.

■ هل يمكن تطبيقه في ظل الوضع القائم في كل المناطق وما هي اهم الشروط؟

□ يمكن استحداث مراكز الميغا سنتر حيث تدعو الحاجة وفقا لدراسة تجريها وزارة الداخلية والبلديات وتنطلق من تمركز اعداد من الناخبين في غير مناطق نفوسهم، واذا تم اعتماد التسجيل المسبق (pre-registration) لمن يرغب في التصويت في مكان اقامته، عندها تتكون لدى وزارة الداخلية والبلديات صورة واضحة عن اعداد الناخبين المحتملين وتوزيعهم بين المناطق. اما شروط تطبيق الميغا سنتر، فتختلف بحسب طريقة التصويت التي ستعتمد (تسجيل مسبق، باركود، بطاقة...). لكن في كل الاحوال، ستكون شروط موضوعية وقابلة للتحقيق، اسوة باقتراع غير المقيمين في الخارج. الشرط الاول هو ان يلبي كل ميغا سنتر حاجة المقيمين، فلا يحرم اي منهم من الحق المعطى لسواه بأن يقترع في مكان اقامته، واقصد بذلك شمول الميغا سنتر لكل المناطق. اما الشرط الثاني، فيرتبط بالمدى الزمني المعطى بين استحداث المركز وبين تطبيق اداة الاقتراع فيه: فاذا كان تسجيلا مسبقا، يقتضي بأن تكون هناك مهلة كافية للتسجيل، واذا كان الباركود هو المعتمد فيقتضي التأكد من سلامة العملية والاجراءات والمنصة (safety). اما اذا ما اعتمدت البطاقة الممغنطة، فالمطلوب هامش زمني كاف لتقديم الطلبات ثم لانتاجها وتوزيعها. اما الشرط الثالث، فهو يتعلق بكلفة الميغا سنتر لوجستيا وايضا بالعنصر البشري (رؤساء اقلام وكتبة اضافيين).

> **ليست المشكلة في التقنيات بل في القرار والخيار السياسي والتشريعي والتنفيذي**

■ ما الاهمية لاعتماد الميغا سنتر دستوريا وقانونيا بالنسبة الى عملية الانتخابية والناخب والدولة؟

□ ما دام لبنان يعتمد في قانون الانتخاب التصويت للمرشحين في الدائرة الانتخابية حيث نفوس الناخب وقيده الاصلي وليس للمرشحين في الدائرة الانتخابية حيث يقيم فعليا، فان اعتماد الميغا سنتر سيؤدي عمليا الى:

• اتاحة المجال لعدد اكبر من الناخبين للمشاركة في العملية الانتخابية، نظرا الى عدول بعضهم عن الانتقال الى مكان قيدهم في حال البعد الجغرافي وكلفة الانتقال، وسيؤدي ذلك الى رفع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية عموما.

• ضبط الرشوة غير المباشرة من خلال تأمين السيارات لنقل الناخبين من قبل بعض المرشحين واللوائح، اضافة الى وجبة الغداء. الميغا سنتر يلغي هذا النمط المستمر منذ عقود ويحرر الناخب.

• قيام الدولة بواجبها لتأمين مستلزمات المشاركة لكل ناخب، ولا انسى هنا، ولو من خارج السياق، ضرورة تامين ولوج سهل لذوي الاحتياجات الاضافية، وهو ما يمكن للميغا سنترز المستحدثة ان تؤمنه ايضا. ◄

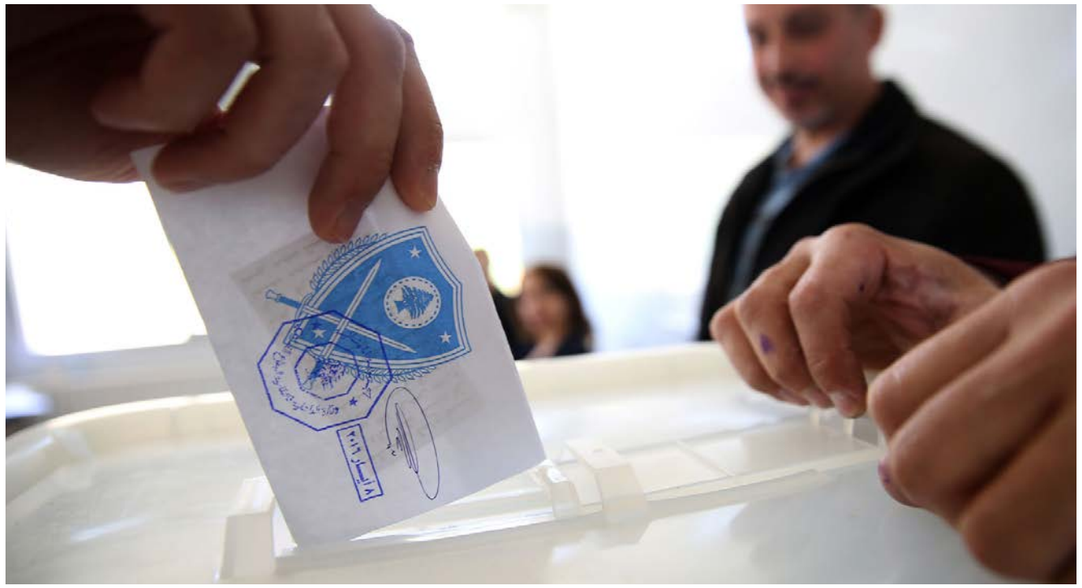

■ في حال تقرر التأجيل التقني للانتخابات البلدية كما يطالب بعض النواب، هل هي فرصة للتحضير الجدي لكل مقومات ومجريات الانتخابات، وما المطلوب في حال حصل التأجيل شهرا او شهرين؟

□ لا شيء يشير حتى اللحظة الى تأجيل للانتخابات البلدية والاختيارية، وهذا جيد. هذه الانتخابات مؤجلة منذ 2022 وليس مقبولا لا قانونا ولا واقعا ان تتأجل للمرة الرابعة، ليس هناك من مبرر قانوني. ان تحسين القانون الحالي وتطويره لا يمكن ان يشكلا سببا للتأجيل. حصل ذلك عام 1967 عندما اعتبر النواب، يومها، ان قانون 1963 في حاجة الى تعديل، فأجلوا الانتخابات وظلت تتأجل حتى 1998! ثم هناك اليوم المجلس الدستوري الذي لم يكن قائما عام 1967 واجتهاده ثابت، منذ قراره المبدئي المهم عام 1997، في اتجاه مبدأ دورية الانتخابات وعدم دستورية التمديد. في اي حال، اعتقد انه من المهم غداة الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة، ان تفتح ورشة تعديل قانون البلديات على مصراعيها، وقد يكون الميغا سنتر في صلبها، مع ان البعض يعتبر ان الانتخابات المحلية يجب ان تبقى محلية. ثمة مشروع قانون رفعته الى مجلس الوزراء عام 2010 وقد اقره بعد اكثر من 5 جلسات خصصت لمناقشته. هناك اقتراح قانون في مجلس النواب كانت لجنة الدفاع والداخلية والبلديات منكبة عليه، وهناك ايضا مشروع قانون اللامركزية في لجنة الادارة والعدل. كل هذه النصوص يجب ان تناقش غداة الانتخابات البلدية والاختيارية ويجب ان تقر تعزيزا وتفعيلا للديموقراطية المحلية.

■ هل تعتقد ان اعتماد الميغا سنتر في منطقة الجنوب فقط دون مناطق اخرى يمكن ان يؤدي الى طعن به؟ وهل يحقق اعتماده في منطقة دون اخرى العدالة لبقية الناخبين في المناطق الاخرى لاسيما القرى النائية، واين يصبح مبدأ المساواة بين الناخبين؟

□ المبدأ الدستوري يقول بشمول القانون الجميع وبصيغ عامة. الموضوع يرتبط بالاسباب الموجبة التي قد تبرر تدبيرا خاصا، مرحليا، وهذا موضع نقاش، خصوصا وان ثمة وسائل اخرى في هذه المناطق بالذات، كان تنقل مراكز الاقتراع واقلامها الى بلدات مجاورة في حال كانت مدمرة وقد حصل ذلك سابقا، لاسيما ان بعض اهالي هذه المناطق عبروا في الاعلام عن رغبتهم في الاقتراع في بلداتهم، على الركام وتحت الخيم، تعبيرا عن صمودهم.

■ ما هو بديل الميغا سنتر في حال لم يتم اعتماده والذي يؤمن حسن سير العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها في كل المناطق حتى في القرى المتضررة في الجنوب؟

□ الموضوع ليس مطروحا في الانتخابات البلدية والاختيارية نظرا الى ضيق الوقت. اما بالنسبة الى الانتخابات النيابية المقبلة في ايار 2026، فلا ارى بديلا منطقيا وعمليا من الميغا سنتر. البعض يقترح البطاقة الممغنطة التي نصت عليها المادة 84 من القانون الحالي رقم 44/ 2017، لكن هذه البطاقة لا تحل محل الميغا سنتر وانما يمكن ان تكون من ضمنه وتنفيذا له. اما في خصوص القرى والبلدات الجنوبية المتضررة جراء العدوان الاسرائيلي، فالحل يكون من خلال استحداث اقلام في البلدات المجاورة لها، في حال تم تغييب الميغا سنتر تكرارا.